التنوير ٠١
الاعتماد على البيانات الثانوية

تتمثل الخطوة الثانية لفك شفرة انعدام العدالة، في إلقاء الضوء على القضايا الأساسية الكامنة وراء عدم المساواة المتأصلة في أنظمتنا الاقتصادية. في هذه المذكرة، سيجد النشطاء وصانعو التغيير مقدمة عن استخدام البيانات (اللغة المفضلة لواضعي السياسات)، تكشف عن الأنماط والاتجاهات التي قد تظل مخفية لولا ذلك الاستخدام، ويتعلمون أيضًا فوائد استخلاص الأفكار من البيانات الموجودة بالفعل، أو البيانات الثانوية.

الأسئلة الرئيسية

ما هي البيانات الثانوية؟

كيف تتناسب البيانات الثانوية مع إطار عمل منهجية OPERA/اختصار لعناصر النتائج، والجهود في مجال السياسات، والموارد، والتقييم؟

أين يمكن العثور على البيانات الثانوية؟

ما هي العوامل التي يجب مراعاتها عند استخدام البيانات الثانوية؟

CENTER for ECONOMIC and SOCIAL RIGHTS

التنوير ٠١
الاعتماد على البيانات الثانوية

مقدمة

البيانات هي نوع من المعرفة يمكن أن تكون فعالة للغاية في عملية الإقناع بالتغيير. في جوهرها، تجيب البيانات على الأسئلة التي تطرحها المؤشرات. هذا يجعلها طريقة مفيدة حقًا للمساعدة في إلقاء الضوء على مشاكل النظام الاقتصادي التي تتولى التحقيق فيها، باعتبارها خطوة أولى في فك شفرة انعدام العدالة. تركز هذه المذكرة على البيانات الثانوية - بعبارة أخرى، البيانات الموجودة بالفعل لأنه تم جمعها من قبل شخص آخر، أو لغرض آخر، أو مزيج من الاثنين - والتي لها عدد من المزايا الخاصة لبحثنا.

أولاً، في عصرنا هذا، عصر المعلومات، أصبحت البيانات تلعب دورًا رئيسيًا في كيفية رؤية المسؤولين الحكوميين والموظفين العموميين وغيرهم من صانعي السياسات للعالم وفهمهم للمشاكل الاجتماعية. فالبيانات هي لغة يتقنونها عادةً ويستخدمونها بانتظام في عملهم، ويُنظر إليها على أنها وسيلة لاتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة. إنها لغة غالبًا ما تعطي الأولوية للخبرة الفنية لأنها تُرى على أنها محايدة أو غير سياسية. كمية البيانات الثانوية تتزايد باطراد. في الواقع، البيانات بعيدة كل البعد عن أن تكون محايدة أو غير مسيسة. فالطريقة التي بها يتم إنشاؤها وتفسيرها مليئة بالافتراضات والتحيزات. لهذا السبب، من المهم بالنسبة لنا كناشطين أن نكون قادرين على قراءة البيانات بشكل نقدي من أجل الاستفادة منها بذكاء. يمكن أن يساعد ذلك في إلقاء الضوء على الاتجاهات والأنماط التي تسهم في فضح الأساطير وكشف الافتراضات الأيديولوجية والكشف عن رؤى جديدة.

ثانيًا، هناك أيضًا أسباب عملية تدفع النشطاء إلى الاعتماد على بيانات ثانوية في أبحاثهم. مع تزايد اتساع نطاق البيانات المتاحة وتقلص تكلفة الوصول إليها، أصبح من الممكن بشكل متزايد تنظيم البيانات التي نحتاجها للإجابة على الأسئلة التي تطرحها المؤشرات بدلاً من إنشائها. هذا يعني اختيار البيانات الثانوية وتنظيمها وتقديمها. والاعتماد على البيانات الثانوية يمكن أن يساعد في تجنب الازدواجية غير الضرورية وتوفير قدر كبير من الوقت والموارد عند إجراء البحث.

لهذه الأسباب، يمكن أن تكون البيانات الثانوية أداة استراتيجية لفك شفرة انعدام العدالة. ومع ذلك، لا يخلو الأمر من التحديات! على وجه الخصوص، يمكن إخفاء كثير من الأمور خلف الأرقام؛ لذلك من المهم قراءة البيانات بعين ناقدة. ونحن في هذه المذكرة نقدم أنواعًا مختلفة من البيانات الثانوية شارحين كيف يمكن استخدامها مع المؤشرات (والمعايير) تحت كل بُعد من أبعاد إطار عمل OPERA. كذلك نناقش مكان العثور على البيانات الثانوية، والأهم من ذلك، كيفية تقييم ما إذا كانت مفيدة استراتيجيًا أم لا. أخيرًا، تشير المذكرة إلى بعض أوجه القصور في البيانات الثانوية وتسلط الضوء على كيف يمكن للبيانات الأولية (التي سنغطيها في المذكرة ٢- جمع البيانات الأولية) أن تساعد في معالجتها.

ما أنواع البيانات الثانوية التي يمكننا استخدامها

الفئات الرئيسية للبيانات كمية ونوعية:

- الكمية تشير إلى رقم؛ على سبيل المثال، حجم السكان أو سعر عنصر ما أو الدرجة في الاختبار.
- النوعية تصف الخصائص غير العددية لشيء ما؛ على سبيل المثال، وصف لتجربة أو اتفاق مع بيان أو رأي حول قضية ما.

تعد البيانات الكمية مناسبة تمامًا لاكتشاف الأنماط ورسم خرائط الاتجاهات. يمكن التقاط عدد أكبر وأكبر من الحقائق وتصنيفها ومقارنتها عبر المجموعات على مر الزمن. يساعدنا هذا في التوصل إلى نتائج أكثر تحديدًا ودقة تدعم الدعوة للتغيير. ضع في اعتبارك نتائج مثل "عدد كبير من الناس لا يحصلون على الماء» أو «ارتفاع حاد في نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن بالنسبة لأعمارهم». الكلمات المظللة بخط مائل مطروحة للدحض والتفسيرات المختلفة من قبل أشخاص مختلفين، وبالتالي فإن العبارات غير دقيقة. استبدال هذه الكلمات الذاتية بأرقام يمكن التحقق منها بشكل موضوعي يمكن أن يعطي مصداقية أكبر للنتائج.

تشمل الفئات ذات الصلة من البيانات الثانوية ما يلي:

البيانات المستندة إلى الأحداث

البيانات المستندة إلى الأحداث هي بيانات نوعية أو كمية توثق وقوع حادث، مثل عدد الأشخاص الذين دُمرت منازلهم في حريق هائل. يمكن تجميع هذا النوع من البيانات ودمجها، باستخدام تعريفات وتصنيفات مشتركة. غالبًا ما تسجل في قواعد بيانات المنظمات التي تتعامل مع الشكاوى أو تقدم الخدمات الاجتماعية إلى مجتمعات معينة. قد تشمل المصادر الأخرى المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام أو الواردة في تقارير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية لمراقبة حقوق الإنسان.

الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية والإدارية

مجموعات من البيانات المجمعة، يتم تجميعها ونشرها من طرف هيئات الدولة. يتم ذلك عادة بالتعاون مع الوكالات الإحصائية الوطنية، ويمكن تنفيذه بتوجيه من المنظمات الدولية، أو الاستعانة بمصادر خارجية لشركات خاصة. يستخدم هذا النوع من البيانات لأغراض صنع السياسات والتخطيط، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع فرعية:

تتشكل **السجلات الإدارية** عند تفاعل الوزارات والهيئات الحكومية وغيرها من المؤسسات العامة

تنظيم هذه الوثيقة وفقًا لطريقة مبتكرة لجمع وتحليل وتقديم الدلائل حول ثلاث خطوات:

التحقيق
وضع خريطة لفهم المشكلة بعمق باستخدام لتحديد المؤشرات OPERA "إطار "أوبرا والمعايير.

التنوير
إلقاء الضوء على المشكلات الأساسية من خلال جمع البيانات وتحليلها وتصورها

الإلهام
التحرك من أجل بناء القوة الجماعية ومحاسبة صناع القرار

مع الجمهور، فتتولى تسجيل المعلومات المتعلقة بعدد المستفيدين وملفاتهم الشخصية (على سبيل المثال، البيانات التي تحتفظ بها المدارس عن طلابها والمستشفيات عن مرضاها، أو وزارة المالية حول دافعي الضرائب). يمكن لهذه السجلات الإدارية أن تكون مفيدة للغاية. على الرغم من ذلك، فإنه بالنظر إلى كون البيانات مقصورة على تلك الشرائح من السكان التي تستخدم خدمة عامة معينة، فإن تغطيتها لا تأتي دائمًا موثوقة أو كاملة. على سبيل المثال، لا تغطي إحصاءات الجريمة سوى الجرائم التي يتم الإبلاغ عنها، ونحن نعلم أن بعض الجرائم، لا سيما الاعتداء الجنسي والعنف المنزلي، تغيب إلى حد كبير عن عملية الإبلاغ.

الاستطلاعات الإحصائية، تسمى أيضًا استطلاعات العينة sample survey، وتُعنى بجمع البيانات من مجموعة فرعية من السكان، بهدف استخلاص استنتاجات تخص جميع السكان. يمكن أن تكون الاستطلاعات وسيلة فعالة من حيث التكلفة لجمع المعلومات. في هذا يتم تتبع عديد من المؤشرات باستخدام بيانات المسح الإحصائي. ومن الأمثلة على ذلك المسوح الصحية الديموغرافية، ومسوحات القوى العاملة، ومسوحات دخل وإنفاق الأسرة.

التعدادات، وتتولى فيها الهيئات المعنية جمع بيانات حول جميع أفراد السكان. بمعنى آخر، يتم تعداد الجميع. تُجري البلدان عادة تعدادات للسكان والمساكن والزراعة والمنشآت الصناعية. عادة ما يتم إجراء التعداد السكاني كل ١٠ سنوات بسبب تعقيد العملية وتكلفتها. توفر التعدادات بيانات أساسية عن بنية السكان وخصائصهم، التي لا تتغير بسرعة.

بيانات الميزانية

بالنظر إلى كون الميزانيات مستندات حكومية أصلية، فهي تعتبر من مصادر البيانات الأولية. فوثائق الميزانية تعد مصادر مهمة لبيانات المالية العامة، لكنها عادة ما تكون طويلة وذات طبيعة تكنوقراطية إلى حد كبير. قد تكون محاولة قراءتها وفهمها تمرينًا شاقًا. ما يهون الأمر في هذا السياق أنه ليست كل تقنيات تحليل الميزانية عالية التقنية ومعقدة. إذ إننا، مع بعض الإلمام الأساسي بمصطلحات الميزانية واستخدام الحساب المباشر - الجمع والطرح والضرب والقسمة- يمكننا استخدام بعض الأساليب البسيطة لتحليل بيانات الميزانية.

أولًا وقبل كل شيء، تتطلب مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة أن تكون جميع وثائق الميزانية على جميع مستويات الحوكمة علنية ومتاحة للجمهور، على الرغم من أن هذا ليس هو الحال دائمًا من الناحية العملية. ثانيًا، يمكن أن تساعد التقنيات النوعية في جمع تعليقات من أصحاب حقوق معينين. يمكن أن توفر استطلاعات الرأي والمؤشرات الكمية (مثل مؤشر الميزانية المفتوحة) لمحة عامة عن وضع الدولة. يمكن استخدام المناهج القائمة على الحقوق للكشف عما إذا كانت مخصصات السنوات المالية السابقة والسنة الحالية في القطاعات الاجتماعية الرئيسية تتم بطريقة منصفة وفعالة. تتضمن بعض الطرق/ الحسابات ذات الصلة ما يلي:

ما هي البيانات المجمعة والمصنفة؟

تجمع البيانات دون أي تمييز: على سبيل المثال، عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه في المجتمع هو ٦٠٠٠. يتم تقسيم البيانات المصنفة وفقًا لمعايير محددة، مثل الجنس أو العمر أو المنطقة التي يعيش فيها الأشخاص. قد تخبرنا البيانات المصنفة، المذكورة أعلاه، أن ٧٠٪ من الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه في هذا المجتمع هم من النساء. تساعد البيانات المصنفة في الكشف عن العيوب التي كانت ستظل مخفية، وتوضح الأماكن التي تكون فيها الاحتياجات أكبر.

1. حساب النسبة المئوية المخصصة للإنفاق الاجتماعي في موازنة الدولة من إجمالي الموازنة. يمكن هنا وضع المعايير ذات الصلة ومؤشرات النتائج والمخرجات التي وضعتها الإدارة/ الوزارة المعنية مقارنةً بحق بعينه من حقوق الإنسان.
2. تحديد الفئات المجتمعية التي تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من الإنفاق؛ مقارنة التفاوتات الحاصلة في الإنفاق بالتقدم المحرز نحو كل نتيجة من نتائج تدخلات الدولة المحددة من منظور قائم على الحقوق.
3. مقارنة المخصصات بالميزانيات السابقة للوقوف على كيفية تطور الإنفاق بمرور الوقت، مع مراعاة النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.
4. تتبع مستويات استخدام مخططات القطاع الاجتماعي الرئيسية للسنة المالية الحالية مع السنوات السابقة (على سبيل المثال، استخدام استطلاعات تتبع الإنفاق العام أو عمليات التدقيق الاجتماعية).
5. تجميع الإفادات حول المشاركة العامة في تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات المالية والنقدية (على سبيل المثال من خلال المقابلات أو الأساليب النوعية الأخرى والبيانات الكمية، إن وجدت). يمكن أن تكون استطلاعات التصورات مفيدة أيضًا في تحليل ما إذا كانت عمليات السياسة تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة.

تحليل المؤشرات المتعلقة بشفافية عملية السياسة الاقتصادية.يربط النهج القائم على حقوق الإنسان، بين الأهداف الرئيسية للسياسات والتشريعات واللوائح المتعلقة بالتنمية، والميزانيات التي لديها القدرة على الوفاء بالحقوق لجميع الناس دون أي تمييز. في المواد المنتظرة، للوقوف على فك شفرة انعدام العدالة، سنتعمق في تحليل الميزانية بمزيد من التفصيل.

ست ميزات رئيسية للبحث التشاركي

1. **البحث التشاركي هو عملية** - ينخرط الناس من خلالها في العالم المحيط بهم ويفحصونه ويفسرونه لتطوير فهم أكثر منهجية للمشاكل التي يواجهونها.
2. **إنه تشاركي** - إذ يقوم الناس بإجراء بحث عملي عن أنفسهم؛ لا يمكن أن يقوم به آخرون.
3. **وهو أيضًا يتصف بـ العملية والتعاون** - ينخرط الناس ويتواصلون مع الآخرين، ومن خلال هذه التفاعلات الاجتماعية، يكونون قادرين على الاستكشاف والعمل على إعادة بناء الديناميكيات التي تقوم عليها المشكلات الاجتماعية.
4. **إنه تحرري** - والغرض منه دعم الناس لتحدي الهياكل الاجتماعية غير العادلة التي "تحد من تطورهم الذاتي وتقرير مصيرهم".
5. **يمثل عملية حاسمة** - عملية تفكير يتعلم فيها الناس التنظير حول الهياكل الاجتماعية التي تقيدهم، ويتم ذلك مع آخرين يشاركونهم النضال نفسه من أجل تحقيق العدالة.
6. **إنه تفكري/ تمعني** - يتطلب التفكير المستمر في المظالم الاجتماعية المختلفة الموجودة عبر المجتمعات.

المصدر: *Dr Rory Hearne and Dr Mary P. Murphy. Participatory Action Research: a Human Rights and Capability Approach*

بيانات اقتصادية

تقوم وزارات المالية والمؤسسات المالية الدولية والشركات المالية ومنظمات المجتمع المدني بنشر إحصاءات اقتصادية، تستخدمها لقياس صحة اقتصاد البلاد مع مرور الوقت (على سبيل المثال، شهريًا أو ربع سنويًا أو سنويًا). ومن الأمثلة على ذلك: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدلات التضخم، ومؤشر أسعار المستهلك، والتصنيفات الائتمانية، وتدفقات المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر. وتعد الميزانيات الحكومية بالطبع جزءًا آخر مهمًا للغاية من البيانات الاقتصادية. وسوف نعرض لها بمزيد من التفاصيل في الوحدة التالية حول البيانات الأولية.

تأتي البيانات الأخرى ذات الصلة من مراقبة المشتريات العامة والرقابة من طرف الهيئات البرلمانية والتدقيق الحكومي. تتخذ عمليات التدقيق في القطاع العام عمومًا أحد الأشكال الثلاثة التالية:

التدقيق المالي: عندما يتحقق المدقق من دقة وعدالة البيانات المالية للدولة، يقوم بفحص عينة من المعاملات للتأكد من صحتها وتحديد ما إذا كانت الحسابات تمثل الشؤون المالية للحكومة بشكل عادل. في العديد من البلدان، يحتوي تقرير التدقيق أيضًا على رأي رسمي من قبل مدقق الحسابات حول ما إذا كانت البيانات المالية تقدم صورة حقيقية وعادلة للمركز المالي للحكومة وما إذا كانت المقبوضات والمدفوعات قد تم تطبيقها وفقًا لقانون الميزانية.

تدقيق الامتثال/الإذعان: تتوافر حال حصول المدقق على إجابات عن الأسئلة التالية:

- هل تمت الموافقة على النفقات من قِبل السلطة المختصة؟
- هل تمت الموافقة على المصروفات في قانون اعتمادات الموازنة، ووفقا لأحكام القانون؟
- هل يتوافق الإنفاق مع الإجراءات (القواعد واللوائح والأوامر ذات الصلة) الصادرة بموجب مختلف قوانين المالية العامة وغيرها من القوانين في الدولة؟

عمليات تدقيق الأداء: حيث يقوم المدققون بتوسيع صلاحياتهم لتشمل قياس «القيمة مقابل المال»، وعادة ما يقدمون تقارير عن ثلاثة عوامل:

1. **الاقتصاد:** هل يمكن أن يتم تدقيق البرنامج الحكومي (على سبيل المثال، بناء طريق، تشغيل مستشفى، طرح إعانات البطالة) بتكلفة أقل؟
2. **الكفاءة:** هل يحقق البرنامج أقصى تأثير بأقل تكلفة؟
3. **الفعالية:** هل يحقق البرنامج نتائجه المرجوة ويتم تقييمه من خلال قياس مؤشرات أداء البرنامج مقابل النتائج الفعلية؟

كان من نتائج تزايد العمل المجتمعي في عديد من البلدان على مر العقود القليلة الماضية، أن يؤدي إلى الإنفاذ الناجح لقوانين الوصول إلى المعلومات والحق في تداولها، ومن ثم أصبحت عمليات التدقيق الاجتماعي أكثر شيوعًا. إذ تعتبر هذه العمليات أداة قوية تعزز الإفصاح العام عن طريق إشراك المجتمعات والمجموعات المحلية من أجل محاسبة برامج القطاع الاجتماعي وخططه وتدخلاته. وتشمل هذه العمليات، التي تتجاوز عمليات التدقيق التقليديةٍ، جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك مقدمي الخدمات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والمسؤولين الحكوميين والوكالات المانحة متعددة الأطراف والمستفيدين الفوريين والمحتملين من الخدمات العامة المقصودة، وذلك من خلال فحص التأثير المقصود وغير المقصود لتدخل حكومي محدد. أيضًا يأتي ضمن هذه العمليات من التدقيق، إجراء مشاورات عامة لإخراج بيانات نوعية تساعد في إنشاء مؤشرات التقدم وسد فجوات المعلومات التي تغيب عمومًا في الوثائق العامة. كذلك تسمح عمليات التدقيق الاجتماعي بالاعتصامات المجتمعية وجهًا لوجه مع المسؤولين العموميين، فضلًا عما تساعد فيه من رفع درجات الوعي. في بعض البلدان، قامت بعض الإدارات الحكومية نفسها بدمج ممارسة إجراء عمليات التدقيق الاجتماعي في محاولة لتعزيز انخراط المواطنين ومشاركتهم.

النتائج	الجهود المرتبطة بالسياسات	الموارد	التقييم
• الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية • استطلاعات التصور والرأي • البيانات المستندة إلى الأحداث	• بيانات فئوية عن التشريعات والسياسات • أحكام الخبراء • الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية • استطلاعات التصور والرأي • البيانات المستندة إلى الأحداث	• بيانات التدقيق • الإحصاءات الاقتصادية • استطلاعات التصور والرأي	• استطلاعات التصور والرأي • والبيانات المستندة إلى أحكام الخبراء

استطلاعات الرأي والتصور

تطلب استطلاعات الرأي والتصور عينة تمثيلية من الأفراد لإبداء آرائهم الشخصية حول قضية معينة. لذا تعد المعلومات التي يتم جمعها، في معظمها، ذاتية. غالبًا ما تطرح الأسئلة بطريقة تحدد الإجابات مسبقًا، أو بتنسيق «مغلق» (مثل أسئلة الاختيار من متعدد) لتسهيل تفسير البيانات. غالبًا ما تُستخدم المقاييس (على سبيل المثال، تصنيف الرضا عن سياسة ما على مدرج من ٠ إلى ١٠). تشمل استطلاعات الرأي والتصورات الأسرية المعروفة، تلك التي أجرتها مؤسسات غالوب الدولية Gallup International Association، وأفروباروميتر Afrobarometer، ولاتينوباروميترو Latinobarómetro، وأشيان باروميتر Asian Barometer، ويوروباروميتر Eurobarometer. إنها بمنزلة مقاييس دولية للرأي العام أو الإدراك لقضايا مثل الديمقراطية والحكم وسبل العيش والمشاركة والصراع والجريمة.

البيانات المستندة إلى أحكام الخبراء

بيانات تُستخرج من عدد محدود (أو عينة) من «الخبراء المطلعين». وهذه البيانات، مثلها مثل استطلاعات رأي وتصورات الأسرة، هي في الأساس ذاتية، لكن يمكن ترجمتها إلى شكل كمي لتسهيل تفسيرها. ويُعرف أن هذه الاستطلاعات، التي لا تأخذ سوى برأي خبراء يُفترض إلمامهم الجيد بالموضوع، قد أثارت انتقادات لعدم تمثيلها للواقع، وكذلك لغياب الشفافية عن عملية اختيار الخبراء. تشمل الأمثلة، تقارير فريدوم هاوس Freedom House، التي تستخدم أحكام الخبراء لتقييم وترتيب البلدان وفقًا للحرية السياسية والمدنية، ومشروع الأقليات المعرضة للخطر Minorities at Risk Project، الذي يتتبع حالة وصراعات المجموعات النشطة سياسيًا باستخدام مصادر متعددة للمعلومات، مثل وسائل الإعلام والتقارير الحكومية وغير الحكومية وآراء الخبراء.

ما أنواع البيانات الثانوية التي يمكننا استخدامها مع منهجية OPERA؟

من المحتمل أن تكون هناك بيانات ثانوية ذات صلة بعدد كبير، إن لم يكن بمعظم المؤشرات المحددة عبر جميع الأبعاد الأربعة لمنهجية. لخصناها وفصلناها في الجدول التالي:

بيانات عن مؤشرات النتائج

تسعى البيانات المتعلقة بمؤشرات النتائج إلى قياس:

- المستويات الإجمالية للتمتع بالحقوق: يمكن تقييم الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية مقابل المعايير ذات الصلة و/أو مقارنتها بمثيلاتها في البلدان المماثلة. يمكن أن توضح الاستثناءات أو الانحرافات عن القاعدة ما إذا كان أداء الدولة معقولاً أم لا.
- التفاوتات في التمتع بالحقوق: الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية المصنفة مفيدة بشكل خاص للكشف عن التفاوتات من خلال النظر، على سبيل المثال، في: التفاوت بين النساء والرجال، أو بين المجموعات العرقية المختلفة، أو مستويات الدخل.
- التقدم بمرور الوقت: يمكن مقارنة الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية على مر الوقت، للإشارة إلى التقدم أو التدهور وما إذا كانت الفوارق تنمو أم تتناقص.

يمكن استكمال ذلك ببيانات من استطلاعات التصور والرأي التي تعكس وجهات نظر الأشخاص حول قدرتهم على التمتع بحقوقهم.

بيانات عن مؤشرات الجهود المرتبطة بالسياسات

تسعى البيانات المتعلقة بجهود السياسات إلى:

- **تحديد الالتزامات القانونية وتلك المتعلقة بالسياسات:** يمكن أن تكون البيانات الفئوية (التي تضع العناصر الموصوفة في فئة) مفيدة في مقارنة الالتزامات التي تم التعهد بها والقوانين ذات الصلة التي تم سنّها، والسياسات التي تم تطويرها لبلدان أخرى أو مقابل المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية. على سبيل المثال، يمكن لقوائم جرد القوانين والسياسات واللوائح في مجال حيازة الأراضي أن ترسم صورة للجهود الحكومية لمعالجة حقوق الأرض. يمكن أن يكون حكم

معلومة مفيدة

تمتلك مبادرة تورونتو للحقوق الاقتصادية والاجتماعية Toronto Initiative for Economic and Social Rights، قاعدة بيانات للأحكام الدستورية من جميع أنحاء العالم فيما يتعلق بـ ٧١ حقًا مختلفًا. تسجل مجموعة البيانات وجود أو غياب هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وما إذا كانت قابلة للتقاضي أو طموحة.

يمكنكم زيارة موقعهم: www.tiesr.org

المفهوم	التفسير	المشاكل المحتملة
الصدق	يجب أن تعكس البيانات ما تحاول قياسه (أي الوفاء بالحق) بأكبر قدر ممكن من الموثوقية والدقة.	يتم جمع معظم البيانات الثانوية لاستخدامات أخرى غير مراقبة حقوق الإنسان، لذا يجب إعادة توجيهها لأغراض أخرى. وهذه العملية من إعادة التفسير يمكن أن تمثل تحديًا ليس هينًا.
الثبات/الموثوقية	يشير إلى تناسق أو موثوقية البيانات. بمعنى آخر، يجب أن تؤدي البيانات التي تم جمعها عدة مرات بالطريقة نفسها إلى نتائج مماثلة.	قد يؤدي الغموض أو التحيزات في طريقة جمع البيانات (على سبيل المثال كيفية صياغة أسئلة المسح أو كيفية أخذ عينة من السكان) إلى جعل البيانات غير ثابتة أو موثوقة.
الحياد/الموضوعية	يجب جمع البيانات بطريقة تحترم الاستقلالية العلمية وبطريقة موضوعية ومهنية وشفافة.	قد يعرض المكتب الإحصائي الوطني غير المستقل، الأرقام بطريقة تجعل الوضع يبدو أفضل مما هو عليه.
القدرة على التفصيل/ التصنيف	لتكون البيانات مفيدة ينبغي أن تكون مصنفة (أو قابلة للتصنيف) حسب، على سبيل المثال، الجنس، والعرق، والعمر، والوضع الاقتصادي، والإعاقة، والجغرافيا.	غالبًا ما يكون الوصول إلى مجموعة البيانات الأصلية ضروريًا لتصنيف البيانات، وهو أمر من غير السهل دائمًا تحقيقه.

الخبراء مفيدًا في تقييم ما إذا كانت القوانين والسياسات تتماشى مع الممارسات الجيدة.

- **فحص التنفيذ:** تسمح لنا هذه البيانات بمعرفة كيفية ترجمة القوانين والسياسات إلى سلع وخدمات على أرض الواقع. يمكن مقارنة الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية (مثل نسب المعلمين إلى الطلاب، والمسافة إلى أقرب عيادة صحية، وعدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية، وجودة الطرق) وتصنيفها وعرضها بمرور الوقت لتحديد من الذي يمكنه الوصول إلى أي منها. يمكن أن توفر البيانات المستندة إلى الأحداث واستطلاعات التصور والرأي رؤى حول ما يعنيه وصول الأشخاص إلى السلع والخدمات في الممارسة العملية.
- **تحليل ما إذا كانت العمليات القانونية وتلك المرتبطة بالسياسات، تشاركية وشفافة وخاضعة للمساءلة:** يمكن أن تكون استطلاعات التصور والرأي وبيانات الحوكمة مفيدة في هذا الصدد.

بيانات عن مؤشرات الموارد

تعد البيانات عن مؤشر الموارد ضرورية لتحليل:

- **إيجاد الموارد:** يمكن أن يكون تقييم مصادر الإيرادات، جنبًا إلى جانب السياسات المالية والنقدية وسياسات الاقتصاد الكلي ذات الصلة، مفيدًا في هذا الصدد.
- **تخصيص الموارد:** يمكن للبيانات التي تُظهر نسب التخصيص (مثل حصة الميزانية المخصصة لقطاعات أو مجموعات معينة) أن تساعد في تقييم مدى معقولية المبالغ المخصصة عند الحكم عليها مقابل النقاط المرجعية والبعد الزمني.
- **إنفاق الموارد:** يمكن أن تكون أدوات الحوكمة المختلفة، مثل عمليات التدقيق الاجتماعي، مفيدة عند مراجعة إنفاق الأموال المخصصة.
- **عمليات متعلقة بالسياسات:** يمكن تقييم ذلك من خلال بيانات التصور التي تسأل الناس عن مدى رضاهم عن سبل المشاركة العامة في تطوير الميزانية الحكومية (على سبيل المثال، ما إذا كان الناس لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات حول عمليات الميزانية). يعتبر مؤشر الميزانية المفتوحة مصدرًا مفيدًا بشكل خاص في هذا الصدد.

معلومة مفيدة

يعد بنك البيانات DataBank التابع للبنك الدولي أداة تحليل وتصور تحتوي على مجموعات من بيانات البنك الدولي حول مجموعة متنوعة من الموضوعات. يمكنك استخدام بنك البيانات في إنشاء مجموعات البيانات والجداول والمخططات، بل الخرائط الخاصة بك وحفظها وتضمينها ومشاركتها.

شاهد البرنامج التعليمي لبنك البيانات على:
https://databank.worldbank.org/home.aspx

التعداد	المسح	البيانات الإدارية	الخصائص
جميع الوحدات (١٠٠٪)	جميع الوحدات التي تم أخذ عينات منها	جميع الأحداث المسجلة	الاتساع
01 سنوات	5-3 سنوات	مستمرة	التكرار
نظريًا غير منحاز	عادة ما يكون منحازًا، لكن التصميم الجيد يمكن أن يقلل من ذلك	ربما ليس بالكامل	انحياز
جيد ، لكن ليس على المدى القصير	جيد	جيد جدًا	إمكانية مراقبة الحقوق

المصدر OHCHR, HRBA Training Materials (غير مؤرخ)

أين يمكن العثور على البيانات الثانوية؟

على المستوى الوطني، من المرجح أن يكون قدر كبير من البيانات الثانوية متاحًا للجمهور على موقع الإنترنت الخاص بمكتب أو جهاز الإحصاء الوطني. وهذا ما ينطبق بخاصة على التعدادات والمسوحات. من المصادر الأخرى للبيانات المتعلقة بسياسات وبرامج الحكومة، التقييمات التي تجريها الحكومة نفسها. غالبًا ما تستثمر الدول الموارد والوقت والمال في تقييم سياساتها وبرامجها لتحديد مدى عملها بكفاءة وفعالية. سيكون عديد من هذه التقييمات متاحًا على الموقع الإلكتروني الخاص بالوزارة الحكومية ذات الصلة، أو ربما من خلال أمين المظالم في الدولة أو المدقق العام.

لقد شهدت السنوات الأخيرة طفرة كبيرة للحكومات نحو توفير البيانات المفتوحة من أجل زيادة الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين. انضمت حكومات كثيرة حول العالم إلى شراكة الحكومة المفتوحة، والتزمت بإصلاحات من شأنها زيادة قدر المعلومات المتاحة للجمهور. هناك أمثلة كثيرة عن مبادرات البيانات المفتوحة، من بينها بوابات وتطبيقات المواقع الإلكترونية التي تتيح للمواطنين الوصول إلى البيانات الحكومية ذات الصلة.

عندما لا تكون البيانات ذات الصلة متاحة بالفعل للجمهور، فقد يكون من الضروري تقديم طلب الوصول إلى المعلومات في محاولة للحصول على المستندات ذات الصلة.

على المستوى الدولي، تشمل مصادر البيانات الثانوية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) وغيرها الكثير. تتولى قواعد بيانات هذه المؤسسات تجميع البيانات الوطنية، مما يسهّل إجراء المقارنات بين البلدان والمناطق. علينا هنا ملاحظة أنه قد تكون هناك اختلافات في البيانات المقدمة من قواعد البيانات الدولية وتلك الخاصة بقواعد البيانات الوطنية.

تنتج منظمات المجتمع المدني أيضًا بيانات مهمة - على الصعيدين الوطني والدولي. إذ يمكن لما توفره مقارنة الإحصاءات والتقارير الحكومية مع تلك الخاصة بالمجتمع الدولي أو منظمات المجتمع المدني أن تساعد في ضمان درجة الموثوقية، وكذلك تحديد التناقضات في شكل معلومات أو تفسيرات متضاربة.

كيف يمكننا الحكم على البيانات الثانوية؟

نظرًا لانتشار البيانات، من المهم التفكير فيما إذا كانت البيانات الثانوية المحددة مناسبة لما تريد بها من أوجه استخدام. ينبغي دائمًا تفسير البيانات بحذر، وهناك عدد من القضايا التي يراعَى وضعها في الاعتبار في هذا الصدد.

على سبيل المثال، ماذا يحدث إذا كان هناك اختلاف بين البيانات المقدمة من قواعد البيانات العالمية وقواعد البيانات الوطنية؟ إنه أمر ليس ليس نادرًا، بسبب اختلاف المنهجيات لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. كما هو موضح في الجدول التالي، هناك عديد من المفاهيم الإحصائية يمكن أن تساعد عند مقارنة مصادر البيانات.

تتأثر الكيفية التي يمكن بها مقارنة بيانات معينة بهذه المفاهيم بالأسئلة التالية:

- كيف يتم تأطير الأسئلة الخاصة بجمع البيانات؟
- ما مدى اتساع نطاق جمعها (أي ما هو حجم العينة)؟
- من الذي يتولى جمع البيانات؟
- ما مدى تكرار جمع البيانات؟

يمكن أن تساعد مراجعة البيانات الوصفية metadata، وهي في الأساس بيانات حول البيانات، في الإجابة على هذه الأسئلة. إذ إنها توفر معلومات من قبيل طرق الحساب المستخدمة، ومقاييس التباين ووصف الأخطاء في البيانات، مثل أخطاء التحيز وأخذ العينات.

يأخذ الجدول التالي في الاعتبار هذه الأسئلة للأنواع الشائعة من البيانات الثانوية:

إذا وجدت نفسك أمام مجموعات بيانات متضاربة، يمكنك أن تدون تباين البيانات في النتائج الخاصة بك، وإذا أمكن، اشرح سبب اعتقادك بوجود اختلاف بين مجموعات البيانات (على سبيل المثال، بسبب الاختلاف في طريقة جمع البيانات). اختر نقطة بيانات واحدة لاستخدامها واشرح لماذا، برأيك، هي الأكثر صحة وموثوقية وحيادية. ستساعدك مراجعة البيانات الوصفية على إجراء هذا النوع من التقييم.

أخيرًا، يجب الانتباه جيدًا إلى البيانات الموجودة، والبيانات غير الموجودة، والأهم من ذلك سبب وجود فجوات في البيانات. غالبًا ما يكون توفر البيانات انعكاسًا لعلاقات القوة غير المتكافئة القائمة. إذا لم يتم الاعتراف بذلك والتعامل مع البيانات بعناية، فيمكن أن يؤدي استخدامها في الواقع إلى تعزيز التمييز الحالي وإيقاع الأذى أكثر من المساعدة.

تزداد أهمية ذلك عند النظر في الأبعاد الجنسانية/الجندرية لقضية ما؛ فمن الأمور المعروفة لدرجة الإساءة أن البيانات حول النساء دائمًا ناقصة. إن غياب البيانات المصنفة حسب الجنس، في حد ذاته، يقول شيئًا عن تهميش النساء أو الأشخاص غير الثنائيين non-binary، على سبيل المثال. وقد تكرر التقليل من قيمة أنشطة المرأة وأولوياتها في جميع المجالات داخل السجل الإحصائي. ففي بلدان كثيرة، لا نعرف حتى عدد الأشخاص الذين يُعرفون بأنهم نساء أو غير ثنائيين، ناهيك عن مدى فقرهم، وصحتهم، وتعليمهم، وما هو العمل الذي يقومون به، أو كيف يقضون وقتهم. هذه ليست مجرد مشكلة نقص في البيانات المصنفة حسب الجنس. فببساطة لا يتم احتساب بعض القضايا الأكثر أهمية في حياتهم. على سبيل المثال، نادرًا ما تأخذ إحصاءات سوق العمل في الحسبان الوقت المنقضي في العمل المنزلي.

مثال: **بيانات عن فجوة الأجور بين الجنسين في مصر**

أحد مؤشرات حقوق العمال المدرجة في مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر (ESPI) هو فجوة الأجور بين الجنسين. ومع ذلك فإن البيانات الثانوية المتاحة لقياسها ليست موثوقة. على وجه التحديد، فإن حجم عينة البيانات ونطاق المسح المستخدم لتحديد توظيف المرأة في مصر يعد محدودًا للغاية؛ في الواقع، يشمل فقط ٤٫٥٪ من عمالة النساء. فعلى سبيل المثال، العينة المستخدمة في النشرة السنوية لإحصاءات العمالة والأجور والعمل لا تشمل المزارعين، بينما يمثل القطاع الزراعي حوالي (٤٫١٢٪) من إجمالي عمالة الإناث. للتغلب على هذا التحدي، وتجنب تعزيز أنماط عدم المساواة الاقتصادية وإخفاء نضالات المرأة في مصر، أعاد فريق مؤشرات التقدم الاجتماعي في مصر تعريف المؤشر وحساب فجوة الأجور بين الجنسين على أساس المتوسط المرجح في المهن الثلاث الأولى التي تشغلها النساء وفقًا للبيانات الرسمية المتوفرة والتي تشكل حوالي (٩٫٧٦٪) من عمالة المرأة الرسمية.

أفكار استنتاجية

هناك أسباب استراتيجية وعملية على حد سواء للاعتماد على البيانات الثانوية لإلقاء الضوء على القضايا محل التحقيق في إطار كل من الأبعاد الأربعة لمنهجية OPERA – من بينها الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية، والبيانات الإدارية، ووثائق الميزانية، واستطلاعات التصورات وأحكام الخبراء. يمكن أيضًا القول إن البيانات، من منظور استراتيجي، هي لغة يتقنها المسؤولون الحكوميون والموظفون العموميون وغيرهم من صانعي السياسات، بطلاقة. وعندما يستخدم النشطاء هذه اللغة، فإنهم يبرهنون على أن هذه الجهات الفاعلة لا تحتكر الخبرة التقنية، وأن الطرق البديلة لفهم أي مشكلة يمكن أيضًا أن تكون مستندة على الأدلة. من منظور عملي، يتوفر قدر كبير من البيانات الثانوية عبر الإنترنت. إذا كانت هناك فجوات في ما تحتاجه، فغالبًا ما يكون المزيد متاحًا للجمهور من الهيئات الحكومية والبلديات ومقدمي الخدمات ذوي الصلة.

بالنظر إلى أن البيانات الثانوية ليست محايدة ولا بعيدة عن السياسة، يجب أن يكون النشطاء قادرين على قراءة البيانات بشكل نقدي من أجل الاستفادة منها بذكاء. يمكن أن يساعد ذلك في إلقاء الضوء على الاتجاهات والأنماط التي تسهم في فضح الأساطير وكشف الافتراضات الأيديولوجية والكشف عن رؤى جديدة. بالنسبة لكثير من الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، يمكن أن تساعدك مراجعة البيانات الوصفية مقابل المعايير المتفق عليها في تحديد ما إذا كانت مفيدة في اكتساب رؤى جديدة حول المشكلة محل البحث، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا لا. يمكن استكشاف بيانات الميزانية ببعض الإلمام الأساسي بمصطلحات الميزانية واستخدام العمليات الحسابية المباشرة.

قراءة البيانات بشكل نقدي مهمة في حد ذاتها. لكنها قد تشير أيضًا إلى الحاجة إلى جمع البيانات الأولية. نناقش البيانات الأولية في المذكرة الثانية من هذه الوحدة.